

دعوى ضد رفعت الأسد بتهمة ارتكاب جرائم حرب:

مجزرتا تدمر وحماة

ملف إعلامي 25 سبتمبر/ أيلول 2017

الفهرس

3	القضية باختصار	. 1
4	من هو رفعت الأسد؟	. 2
5	الوقائع المنسوبة إلى رفعت الأسد • إعدامات جماعية في تدمر (١٩٨٠) • تقتيل مدنيين في حماة (١٩٨٢) • جرائم مزعومة	. 3
7	 تبليغ ودعوى ما هو التسلسل الزمني للقضية؟ ما هي مكونّات الأدلة؟ من هم الضحايا والشهود؟ 	. 4
13	المنظمة غير الحكومية المبلّغة • ترايال الدولية • ما هو مقصد ترايال الدولية؟	. 5
العقاب؟	الإطار القانوني للقضية مبدأ الاختصاص العالمي لماذا دعوى في سويسرا؟ ما هو التزام سويسرا في مكافحة الإفلات من	. 6
16	جهات اتصال ومعلومات عملية جهات التواصل مع الاعلاميين	. 7

1) القضية باختصار

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، تنبّهت منظمة "ترايال الدولية" إلى وجود رفعت الأسد في سويسرا. علما أن جنود عمّ الرئيس السوري الحالي بشار الأسد متهمون بالمشاركة في عمليات تقتيل راح ضحيتها آلاف الأشخاص في كل من مدينتي تدمر (١٩٨٠) وحماة (١٩٨٢).

وبموجب مهمتها في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، أجرت "ترايال الدولية" تحريات وقدمت أمام النيابة العامة للكونفدر الية السويسرية أول بلاغ جنائي يتعلق بمجزرة حماة (١٩٨٢). وفي شهر ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٣ قررت النيابة فتح تحقيق جنائي بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

واصلت "ترايال الدولية"، طيلة السنوات الثلاث اللاحقة تحرياتها وقدمت عام ٢٠١٦ بلاغا تكميليا يتعلق هذه المرة بالجرائم المرتكبة في سجن مدينة تدمر، حيث تعرض نحو ألف سجين لعمليات تقتيل وحشية (١٩٨٠). وأرفقت مع البلاغ المقدم إلى النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية ملفا يتضمن نحو مئة من أدلة الإدانة الموثقة، إضافة إلى قائمة بأسماء الشهود الأساسيين.

خلال مسار الدعوى، انضم إلى القضية كثير من الضحايا، بعضهم يعتبرون شهودا مباشرين على عمليات التقتيل. كما أن عددا من عناصر الأدلة يتضمن شهادات وتقارير لمنظمات غير حكومية، فضلا عن مقالات صحفية ووثائق أرشيفية وردت من عدة دول. كل شيء يشير إلى الدور الحاسم لجنود رفعت الأسد في جرائم الحرب المرتكبة في حماة وتدمر.

2) من هو رفعت الأسد؟



ولد رفعت الأسد في الثاني والعشرين من شهر أغسطس/آب عام ١٩٣٧، وهو عسكري محترف ورجل سياسي سوري. شغل في عهد الرئيس حافظ الأسد منصب نائب الرئيس، كما كان قائدا لقوات النخبة المسؤولة عن الدفاع عن النظام السوري والمعروفة تحت مسمى "سرايا الدفاع".

هو الشقيق الأصغر للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وعم الرئيس الحالي بشار الأسد. ساهم بدور محوري في إيصال شقيقه إلى الحكم عام ١٩٧٠. كان الكثيرون يرونه الخليفة المحتمل لشقيقه الأكبر، لكنه اتهم لاحقا بتدبير محاولة انقلاب على هذا الأخير واضطر إلى التنقل للعيش في المنفى عام ١٩٨٤.

رفعت الأسد متعود على التردد بين الحواضر الأوروبية. فقد عاش لسنوات في جنيف، وتنقل لفترة بين لندن، باريس وماربيلا. في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٦، وجه إليه القضاء الفرنسي تهما تتعلق بإخفاء أموال عمومية مختلسة، تبييض الأموال والتستر عن رواتب لموظفين غير مصرح بهم. وتبعا لذلك فقد تعرضت بعض أملاكه، المقدرة بملايين اليورو، إلى الحجز في فرنسا، ثم في إسبانيا، وقبل فترة في إنجلترا. وهو ممنوع من مغادرة الإقليم الفرنسي.

3) الوقائع المنسوبة إلى رفعت الأسد

القوات التي كانت تحت إمرة رفعت الأسد، والمعروفة باسم "سرايا الدفاع"، متهمة بقتل نحو ألف سجين في تدمر يوم ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٨٠. هذه القوات يشتبه في مشاركتها في مجزرة حماة وتدمير جزء من هذه المدينة في شهر فبراير/شباط عام ١٩٨٢، وقد خلفت هذه المجزرة، وفقا للمصادر، بين ١٠ آلاف و٠٤ ألف قتيل. وبصفته الرجل الثاني في النظام، وعضوا في القيادة القطرية لحزب البعث، وقائدا لقوات "سرايا الدفاع" ومن أنصار استعمال العنف ضد المعارضة، فإن لرفعت الأسد ارتباطا مباشرا بهذه العمليات.

إعدامات جماعية في تدمر (١٩٨٠)

يعتقد أن مجزرة سجن تدمر نفذتها سرايا الدفاع، ردّا على محاولة اغتيال حافظ الأسد التي حصلت في اليوم السابق.

في فجر السابع والعشرين من شهر حزيران/يونيو عام ١٩٨٠، غادرت سرايا الدفاع، التي يقودها رفعت الأسد، دمشق نحو سجن مدينة تدمر التي تبعد عن العاصمة السورية بنحو ٢٠٠ كلم شمالا. وما إن وصلت هذه القوات إلى السجن حتى اقتحمت الزنزانات وشرعت في قتل جميع النزلاء. ألف شخص تقريبا من المشتبه في انتمائهم إلى المعارضة لقوا حتفهم في ذلك الصباح بطريقة وحشية.

تقتیل مدنیین فی حماة (۱۹۸۲)

في شهر فبراير/شباط عام ١٩٨٢، وعقب استيلاء تنظيم "الطليعة المقاتلة" المسلح على مدينة حماة، جندت الحكومة آلاف الرجال، بينهم سرايا الدفاع.

طوقت القوات الحكومية المدينة وقصفتها بالمدفعية الثقيلة والدبابات. وقد حاولت "الطليعة" وعدد من الأفراد، الذين حملوا السلاح بطريقة عفوية، المقاومة دون جدوى.

ثم سرعان ما وقع الأهالي المدنيون في الفخ داخل مدينتهم، حيث قطعت عنهم المؤونة والكهرباء لنحو أربعة أسابيع.

تعددت عمليات تقتيل الأهالي المدنيين واستمرت إلى نهاية شهر فبراير/شباط ١٩٨٢. ووفقا للمصادر، فإن ما يتراوح بين ١٠ آلاف و ٤٠ ألف شخص لقوا حتفهم، كما دُمّر جزء من المدينة كان من ضمنه أحد أحياء المدينة القديمة الذي سُوي بالأرض عن آخره.



مدينة حماة في فبراير/شباط ١٩٨٢

جرائم مزعومة

في تدمر، كما في حماة، تتطابق الشهادات والمصادر التاريخية على تورط سرايا الدفاع في ارتكاب هذه الجرائم. كما أن مصادر عديدة تتحدث مباشرة عن دور رفعت الأسد في التخطيط لهاتين المجزرتين وتنفيذهما.

إن الانتهاكات المرتكبة في حماة وتدمر مرتبطة مباشرة بنزاع مسلح غير دولي شهده البلد منذ ١٩٧٩، وكانت أطرافه القوات الحكومية وتنظيم الطليعة المقاتلة والإخوان المسلمون. والأعمال المرتكبة حينها يجب تصنيفها ضمن جرائم الحرب.

في تدمر :

- أعمال قتل
- عقاب جماعي

في حماة:

- قصف المدنيين
- إعدامات جماعية
- عملیات تعذیب
 - اغتصابات
 - أعمال سلب
- تدمير أماكن عبادة ومستشفيات

4) تبليغ ودعوى

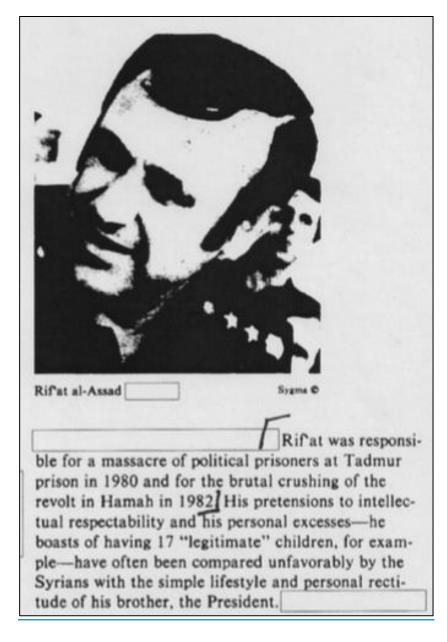
في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، وإثر علمها بوجود رفعت الأسد في سويسرا، بادرت منظمة "ترايال الدولية" بإجراء تحريات وقدمت أمام النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية بلاغا جنائيا تطلب فيه من النيابة تحديد مسؤولية رفعت الأسد في مجزرة حماة. عندها فتحت النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية تحقيقا جنائيا بتهمة ارتكاب جرائم حرب. لكن يبدو أن عمليات التحقيق التي قادتها النيابة السويسرية منذ ذلك التاريخ كانت محدودة، رغم التبليغات الجنائية الإضافية التي تقدمت بها "ترايال الدولية" والشكاوي التي أودعتها الأطراف الشاكية.

ما هو التسلسل الزمنى للقضية?

- نوفمبر/تشرین الثانی ۲۰۱۳ تم إخطار "ترایال الدولیة" بوجود رفعت الأسد فی سویسرا.
- ١٣ ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٣ قدمت "ترايال الدولية" بلاغا جنائيا بخصوص جرائم الحرب المرتكبة في حماة.
 - ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ النيابة العامة للكونفدر الية السويسرية تفتح تحقيقا جنائيا.
- ١١ أغسطس/آب ٢٠١٤ أول شكوى يودعها أحد الضحايا ضد رفعت الأسد بعد علمه بأن هناك دعوى محركة.
- ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ النيابة العامة للكونفدرالية السويسرية تستمع إلى رفعت الأسد وتصدر قرار اتهام ضده.
 - ١٩ و ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ ثلاثة ضحايا آخرون يقدمون شكاواهم.
- ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٦-يناير /كانون الثاني ٢٠١٧- "ترايال الدولية" تقدم وثائق تكميلية للبلاغ تتضمن عددا من مكوّنات الأدلة، بينها مجزرة تدمر، وقائمة لكثير من الشهود للاستماع إليهم.
 - مايو/أيار ٢٠١٧ ضحيتان أخريان يودعان شكوييهما.
 - سبتمبر/أيلول ۲۰۱۷ حد الأطراف المدنية تقدم استئنافاً بشأن امتناع القضاء عن الحكم في القضية.
 - سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ عرض القضية أمام الرأي العام.

ما هي مكونات الأدلة؟

- شهادات مباشرة وغير مباشرة تروي وقائع مجزرة سجن تدمر التي ارتكبتها سرايا الدفاع، إضافة إلى دور رفعت الأسد وجنوده في الانتهاكات التي حصلت في حماة.
- وثائق أرشيفية صادرة عن أجهزة الاستخبارات، وكذا مراسلات السفارات ووثائق وزارات الخارجية لعدد من البلدان، توضّح كلها موقع رفعت الأسد ودوره، وكذا ميوله في استئصال المعارضة، إضافة إلى تورط سرايا الدفاع خلال الأحداث وجسامة أعمال التقتيل.
- تقارير المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش التي تضمنت توصيفات لسياسة القمع لدى الحكومة، وأيضا الجرائم المرتكبة في تدمر وحماة، وتورط قوات رفعت الأسد فيها.
- كتابات لمؤرخين، وتقارير إعلامية وأكاديمية توضح سياق الأحداث، وأعمال التقتيل في حماة وتدمر، وكذا دور رفعت الأسد وجنوده في التخطيط لهذه الأحداث ومجرياتها.



سجل لوكالة المخابرات المركزية (CIA) (CIA) يشير بوضوح لمسؤوليّة رفعت الأسد بخصوص تدمر وحماة

Tadmur (Palmyra) Prison

It is reported that, on the morning of 27 June 1980, 12 helicopters from Hama, carrying 350 Saraya al-Difa' commandos, and 10 helicopters from Damascus, with 100 members of the 40th Army Corps and 100 members of the 138th Security Brigade, landed at Tadmur military airport. Eighty men were instructed to move towards the prison, 20 were to guard the helicopters and the rest were to remain on standby. The group of 80 were divided into units of 10 and, once inside the prison, were ordered to kill the prisoners in their cells and dormitories. Some 600 to 1,000 prisoners are reported to have been killed. This extrajudicial execution of these prisoners, most of whom, it seems, were thought to have been suspected of belonging to the Muslim Brotherhood, was allegedly an act of revenge for an unsuccessful attempt on the life of President Assad the day before.

تقرير لمنظمة العفو الدوليّة (Amnesty International) يصف الإعدامات في تدمر على يد سرايا الدفاع

The government responded by sealing off the city. Some 6,000 to 8,000 soldiers, including units from the 21st Mechanised Brigade of the 3rd Armoured Division, the 47th Independent Armoured Brigade, the Saraya al-Difa' and al-Wahdat al-Khassa, were reportedly despatched to the city. On 11 February Syrian television showed a film of what it claimed was a cache of arms found in Hama, comprising 500 United States M16 rifles, 40 shoulder-fired rocket launchers, with armour-piercing rockets, and a huge arsenal of ammunition and small firearms.

According to some observers, old parts of the city were bombarded from the air and shelled in order to facilitate the entry of troops and tanks along the narrow streets. The ancient quarter of Hadra was apparently bombarded and razed to the ground by tanks during the first four days of fighting. On 15 February, after several days of heavy bombardment, Major-General Mustapha Tlas, the Syrian Defence Minister, stated that the uprising in Hama had been suppressed. However the city remained surrounded and cut off. Two weeks of house-to-house searches and mass arrests followed, with conflicting reports of atrocities and collective killings of unarmed, innocent inhabitants by the security forces. It is difficult to establish for certain what happened, but Amnesty International has heard that there was, among other things, a collective execution of 70 people outside the municipal hospital on 19 February; that Hadra quarter residents were executed by Saraya al-Difa' troops the same day; that cyanide gas containers were alleged to have been brought into the city, connected by rubber pipes to the entrances of buildings believed to house insurgents and turned on, killing all the buildings' occupants; that people were assembled at the military airfield, at the sports stadium and at the military barracks and left out in the open for days without food or shelter.

On 22 February the Syrian authorities broadcast a telegram of support addressed to President Assad from the Hama branch of the Ba'th Party. The message referred to Muslim Brotherhood fighters killing party activists and their families and leaving their mutilated bodies in the streets. It said the security forces had taken fierce reprisals against the Brotherhood and their sympathisers "which stopped them breathing for ever".

فقرة من نفس التقرير لمنظمة العفو الدوليّة (Amnesty International) (1983) تصف الدمار اللاحق بمدينة حماة على يد بعض المجموعات ومن ضمنها سرايا الدفاع

من هم الضحايا والشهود؟

حاول عدد من الضحايا، في الماضي، مباشرة مساع ضد رفعت الأسد على الساحة الجنائية، غير أن ذلك لم يكال بالنجاح لحد الآن. ومع ذلك فقد تشجع العديد من الضحايا لتقديم شكاوى في الفترة الأخيرة، وهم ير غبون في أن تبقى هوياتهم غير معلنة حفاظا على سلامتهم وسلامة أقاربهم. كما أن بالإمكان استدعاء أفراد آخرين للشهادة في إطار هذه القضية.

أحد الضحايا كان شاهدا حيا على أحداث ١٩٨٢، وقد فارق عدد من أقاربه الحياة خلال عمليات التقتيل. هذا الرجل تأسس طرفا شاكيا ضد المتهم، وهو اليوم ممثل من طرف أحد المحامين العاملين في جنيف المخول الوحيد للحديث باسم موكله. يقول هذا الرجل: "إلى يومنا هذا، لم يحاكم أحد على الفظائع المرتكبة في حماة، والمسؤولون يتنقلون بكل حرية. أتمنى أن أساهم في وضع حد لدوامة العنف والإفلات من العقاب اللذين لا يزالان قائمين في سوريا الآن".

ضحية أخرى من ضحايا مجزرة حماة تروي كيف أن "الجنود عندما وصلوا وأمرونا بالخروج توعدونا بالقتل، وبأنهم سيقضون علينا". ويضيف قائلا: "قالوا لنا سندمّر حماة، ولو بعد ٢٠ عاما، ولن تتمكنوا من إعادة بنائها".

5) المنظمة غير الحكومية المبلِّغة

ترايال الدولية

"ترايال الدولية" منظمة غير حكومية، لا سياسية ولا دينية، تناضل من أجل مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب، وتدعم الضحايا في بحثهم عن العدالة.

إن المنظمة غير الحكومية الدولية، الموجود مقرها في جنيف، هي صاحبة البلاغ الأساسي المقدّم أمام النيابة العامة للكونفدر الية السويسرية التي أطلقت التحقيق واتهمت المشتبه فيه بارتكاب جرائم حرب. بعدها قدمت "ترايال الدولية" مكملات للبلاغ ونحو مئة من الأدلة، أدت إلى توسيع مجال التحقيق الجاري، ملتمسة من السلطات تحديد مسؤولية رفعت الأسد، ليس فقط في مجزرة حماة بل أيضا في تلك التي حصلت في سجن تدمر.

في إطار هذه القضية، أجرت "ترايال الدولية" تحقيقات في عدة دول، والتقت الكثير من الضحايا والشهود وجمعت عددا وافرا من الأدلة الوثائقية التي تصب في اتجاه تبيان مسؤولية المشتبه فيه في الجرائم المرتكبة في حماة وتدمر.

ما هو مقصد ترايال الدولية؟

إن "ترايال الدولية" تبغي من وراء هذه الدعوى، المقامة في سويسرا ضد رفعت الأسد، إنصاف ضحايا مجزرتي حماة وتدمر قبل كل شيء آخر. فالضحايا وكذا أقاربهم لم يتمكنوا إلى يومنا هذا من الحصول على حقهم في محاكمة عادلة، لا في سوريا ولا في الخارج.

وفي معرض النزاع المسلح القائم حاليا في سوريا، فإن من شأن هذه الدعوى أن تذكّر أطراف هذا الصراع أن جرائم الحرب يعاقب عليها القانون الدولي. وعلى مرتكبي مثل هذه الأفعال أن يدركوا أنهم ليسوا في منأى عن العدالة. فالجرائم الخطيرة، سواء ارتكبت أمس أم اليوم، يمكن بل يجب أن تلاحق في كل مكان وزمان.

6) الإطار القانوني للقضية

مبدأ الاختصاص العالمي

مرتكبو الجرائم الدولية يفلتون اليوم في الغالب من العدالة ويجدون لهم ملجاً في بلدان أخرى. مع أن مبدأ الاختصاص العالمي حظي بتطوير في القانون الدولي من أجل مكافحة أفضل لظاهرة الإفلات من العقاب. ووفقا لهذا المبدأ، فإن بإمكان السلطات القضائية لأي بلد أن تلاحق مرتكبي ما صار يصطلح عليه بالجرائم "الدولية" المقيمين في أراضيها، بل من الواجب عليها ذلك، بغض النظر عن مكان أو زمان وقوع الجرائم ودون أي اعتبار لجنسية مرتكبيها أو ضحاياها. ويقصد بهذه الجرائم، جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، التعذيب، والاختفاءات القسرية. إن مبدأ الاختصاص العالمي، الذي يعتبر أداة فعالة بين يدي العدالة الدولية، مؤسس على فكرة أن مكافحة الإفلات من العقاب ليس لها حدود.

لماذا دعوى في سويسرا؟

خلال عقد من الزمن، شهد التشريع والممارسة تطورات عديدة في العديد من البلدان. ومن بينها سويسرا، على سبيل الخصوص، التي صدقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يعتمد على التكاملية، بحيث أن مكافحة الجرائم الدولية تقع أساسا على عاتق الدول.

لقد اعتمدت سويسرا قواعد قانونية جديدة بشأن جرائم الحرب (١٩٦٨)، التعذيب (١٩٨٧)، الإبادة الجماعية (٢٠٠٠)، والجرائم ضد الإنسانية (٢٠٠٧)، كما عدلت قانون عقوباتها وفقا لذلك عام ١٢٠١. إن البلد صار يمتلك تشريعا قويا في مجال الاختصاص الدولي، فضلا عن قانون عقوبات لا تسقط فيه مثل هذه الجرائم بالتقادم. وفي ظل التزاماتها الدولية، فإن على سويسرا واجب النظر في قضية مثل هذه، كما أن في متناولها جميع الأدوات القانونية الضرورية. (طالع وثيقة: مكافحة الإفلات من العقاب في القانون السويسري)

ما هو التزام سويسرا في مكافحة الإفلات من العقاب؟

تمستك سويسرا بمكافحة الإفلات من العقاب كثيرا ما كان محل تذكير من سلطات البلد:

• بمناسبة الذكرى العاشرة لانضمام سويسرا إلى منظمة الأمم المتحدة، أكد وزير الخارجية ديديي بوركالتر على أن "من واجب سويسرا أن تحارب الإفلات من العقاب".

- ذكّر النائب العام للكونفدرالية السويسرية، مايكل لوبير، بنفس المبادئ، خلال حوار لصحيفة "لا ليبرتي" السويسرية عام ٢٠١٣، حيث قال: "إننا نمتلك منذ الفاتح من يناير /كانون الثاني عام ٢٠١١ قاعدة قانونية تنص صراحة على أننا مختصون في مكافحة جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي لا تسقط بالتقادم. إن هذا من شأنه أن يجبرنا على ملاحقة المشتبه فيهم حال وجودهم فوق الأراضي السويسرية، ولو كانوا عابري سبيل فقط".
- المتحدث باسم البعثة السويسرية لدى الأمم المتحدة، أدريان سولبرغر، تحدث هو الآخر بكل وضوح عن التزام سويسرا بمكافحة الإفلات من العقاب، خاصة في موضوع الأزمة السورية. حيث أوضح أن: "مكافحة الإفلات من العقاب لا تتعارض مع جهود التفاوض، التي تدعمها سويسرا أيضا. فحتى يكون السلم مستداما، لا بد من العمل على الخطين بالتوازي."

7) جهات اتصال ومعلومات عملية

"ترايال الدولية" الموقع الإلكتروني: www.trialinternational.org

الهانف: 66 03 51 22 41+

البريد الإلكتروني: media@trialinternational.org

توبتر: Trial @

#العدالة لضحابا حماة ٨٢ #ملاحقةر فعت

جهات التواصل مع الإعلاميين:

وسائل الإعلام الدولية كلوي بيتون / مديرة الاتصال

الجوال: 44 77 192 79 194 +41

البريد الإلكتروني: media@trialinternational.org

وسائل الإعلام السويسرية بنديكت دو مورلوز والقضايا /مسؤول التحقيقات الجنائية

الجوال: 44 77 950 57 46+

البريد الإلكتروني: media2@trialinternational.org

وسائل الإعلام بالعربية سوازيك دوليه / مستشارة إعلامية

الجوال: 76 58 76 77 44 +

البريد الإلكتروني: s.dollet@trialinternational.org